تحليل تأثير جائحة كورونا على الأداء التجاري لمصر

Analyzing the impact of the COVID-19 pandemic on Egypt's trade performance

ورقة بحثية

للمشاركة في المؤتمر الدولي السادس لكلية التجارة جامعة طنطا

د/ محمد عبد المنعم الشهاوى

مدرس الاقتصاد

المعهد العالي للعلوم التجارية بالمحلة الكبرى

تحليل تأثير جائحة كورونا على الأداء التجاري لمصر

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأداء التجاري لمصر قبل وبعد جائحة كورونا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وذلك بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية لمصر سواء على مستوى أهم الشركاء التجاريين أو على مستوى أهم السلع التصديرية. أوضحت النتائج تقلص اجمالي الصادرات والواردات المصرية في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٢٪ و ٢٣٪ على التوالي، كما عانت أهم السلع التصديرية لمصر باستثناء الذهب والفواكه والأسمدة من انخفاض شديد وكان أكبر هذه الانخفاضات صادرات الوقود المعدني التي تراجعت بنسبة ٢٦٪. تبين من تحليل صادرات مصر إلى أكبر شركائها التجاريين أن الصادرات المصرية إلى السوق الإماراتي لم تتأثر بجائحة كورونا بالمقارنة بأهم الشركاء التجاريين لدولة الإمارات الذين أثرت جائحة كورونا في صادراتهم إلى الإمارات. بالنسبة لصادرات مصر للسوق التركي بالمقارنة بأهم شركاء تركيا التجاريين فلقد أثرت الجائحة على صادرات مصر وروسيا فقط، بينما لم تتأثر الصادرات الصينية والألمانية. بالنسبة لصادرات مصر للسوق الإيطالي بالمقارنة بأكبر الشركاء التجاريين لإيطاليا فلقد أثرت الجائحة على صادرات كل من مصر، المانيا، فرنسا بينما لم تتأثر صادرات الصين، هولندا. أثرت جائحة كورونا على صادرات مصر إلى السوق الأمريكي وعلى أهم شركاء أمريكا التجاريين. بالنسبة لأهم السلع التصديرية المصرية للسوق الإماراتي بالمقارنة بصادرات الدول الأخرى، فلم يكن هناك تأثير لجائحة كورونا على صادرات كل من مصر، غينيا، السودان من الذهب للسوق الإماراتي، بينما أثرت الجائحة على صادرات مصر وصادرات أهم الشركاء التجاريين للإمارات فيما عدا فيتنام من شاشات التلفزيون. أثرت جائحة كورونا على صادرات مصر، السعودية، كوريا الجنوبية من البولي بروبلين إلى السوق التركي، كما أثرت الجائحة على صادرات مصر وصادرات أهم الشركاء التجاريين لتركيا فيما عدا أوكرانيا من الأسمدة إلى السوق التركي. أثرت جائحة كورونا على صادرات مصر وصادرات أهم الشركاء التجاريين لإيطاليا من الزيوت النفطية والغاز إلى السوق الإيطالي. بالنسبة للسوق الأمريكي، فلقد أثرت جائحة كورونا على صادرات مصر وصادرات أهم الشركاء التجاريين لأمريكا من البِدل والجاكيتات الرجالي، القمصان والسترات إلى هذا السوق. انتعشت الصادرات المصرية في عام ٢٠٢١ فسجلت رقمًا لم تحققه من قبل بقيمة ٤٠.٦ مليار دولار، مما يعتبر نقطة مضيئة في تاريخ الصادرات المصرية في ظل الجائحة التي يشهدها العالم.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، مصر، الدول المنافسة، الأداء التجاري، السلع الرئيسية

Abstract

The main objective of that research paper is to analyze Egypt's trade performance before and after the COVID-19 pandemic during the period 2017-2021. To achieve that objective, Egypt's foreign trade database has been utilized on the level of commercial partners and the main export commodities. The results indicated that Egypt's total exports and imports had contracted by 12 percent and 23 percent respectively in 2020. The main export commodities suffered from extreme decline (except gold, fruits, and fertilizers), and the largest decline was in mineral fuels exports which contracted by 26 percent. Analyzing Egypt's exports to its major partners showed that the Egyptian exports to UAE hadn't been affected by the COVID-19 crisis in comparison to UAE's major trading partners whose exports have been affected. Regarding exports of Egypt and exports of Turkey's main trading partners to the Turkish market, the pandemic affected Egypt and Russia only, while Chinese and German exports haven't been affected. Regarding exports of Egypt and exports of Italy's major trading partners in the Italian market, the pandemic affected Egypt, Germany, and France, while exports of china and the Netherlands hadn't been affected. Corona crisis affected Egypt's exports and exports of all USA's main trading partners to the USA market. On the level of export commodities, the results investigated that the COVID-19 pandemic hadn't affected the exports of gold from Egypt, Guinea, and Sudan to the UAE market, while the pandemic affected T.V.'s exports from Egypt and its competitors (except Vietnam) to UAE market. COVID-19 pandemic affected the exports of polymers of propylene from Egypt, Saudi Arabia, and South Korea to the Turkish market, and the pandemic also affected exports of fertilizers from Egypt and its competitors (except Ukraine) to the Turkish market. The exports of petroleum oils and petroleum gases from Egypt and its competitors to the Italian market had been affected by the Corona crisis. Regarding the USA market, the Corona pandemic affected exports of suits, jackets, and T-shirts from Egypt and its competitors the Egyptian exports and all competitors to that market. Egyptian exports rebounded in 2021, recording an unprecedented amount of $40.6 billion. This is considered a bright spot in the history of Egyptian exports during the pandemic that the world is witnessing.

Keywords: COVID-19 pandemic, Egypt, Competitors, Trading performance, main commodities

تحليل تأثير جائحة كورونا على الأداء التجاري لمصر

١ – الاطار العام للدراسة:

يشمل هذا القسم من الدراسة كل من المقدمة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، فروض الدراسة، منهجية الدراسة ومصادر البيانات، خطة الدراسة.

١-١ مقدمة:

شهد عام ٢٠٢٠ انتشار فيروس كورونا الذي ظهر في دولة الصين في ديسمبر ٢٠١٩ وأصاب أكثر من ٤٥١ مليون شخص وأودى بحياة ما يزيد عن ٦ مليون شخص عبر العالم حتى الآن، لذلك سيُذكر عام ٢٠٢٠ بأنه عام فيروس كورونا. اتخذت الحكومات إجراءات صارمة للحد من انتشار الوباء، وكان لهذه الإجراءات تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي العالمي. بعد مرور عامين على هذا الوباء يستهل الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٢ وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة، فمع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد –١٩، عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة وأدى تصاعد أسعار الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، وتبعًا لتوقعات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع للنمو العالمي أن يسجل تراجعًا من ٥.٩٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٤.٤٪ في عام ٢٠٢٢.

على الرغم من أن التجارة العالمية بدأت في التعافي من الانكماش الكبير الذي حل بها في عام ٢٠٢٠ وبعد تقلص الإنتاج والاستهلاك عالميًا نتيجة جائحة كورونا التي ضربت جميع دول العالم، إلا أن اتجاهات التجارة العالمية في السنوات القادمة لاتزال غير واضحة حيث ماتزال الأزمة الصحية تلقي بظلالها على العالم ولم تنتهي بعد. تسببت جائحة كورونا في حدوث صدمات كبيرة لكل من الطلب والعرض، فلقد تأثر جانب الطلب لأن المستهلكين في جميع انحاء العالم لم يتعرضوا من قبل لمثل هذه الجوائح التي أدت إلى اضطراب في عملية شراء السلع والخدمات، مما تسبب في اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي.

لم تكن مصر بمعزل عن جائحة كورونا التي كبدت العالم خسائر فادحة، فلقد أعلنت وزارة الصحة والسكان المصرية ومنظمة الصحة العالمية في الرابع عشر من شهر فبراير ٢٠٢٠ عن اكتشاف أول حالة إيجابية حاملة لفيروس كورونا. تعتبر جائحة كورونا أكبر أزمة مرت

بها مصر حيث أنها أزمة صحية واقتصادية في نفس الوقت. تحملت مصر عواقب تلك الأزمة العالمية باعتبار أن الاقتصاد المصري مفتوح على العالم، فعلى صعيد قطاع التجارة الدولية وتبعًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري فلقد انخفضت قيمة الصادرات المصرية من ٥١٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٩ إلى ٤٦٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠ أي بنسبة انخفاض ١٠٪ فقط وهو انخفاض طفيف ومعدل مقبول في ظل الظروف العالمية، كما انخفضت قيمة الواردات من ١٢٩٤ مليار جنيه إلى ١١١٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة.

مما لاشك فيه أن تقييم تأثير أي شيء يساعد في عملية صنع القرار، لذلك فإن تقييم تأثير جائحة كورونا على الاقتصادات والدول والمجتمعات له أهمية بالغة في وقت يواجه فيه العالم أزمة غير مسبوقة وربما اكبر اضطراب اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. إن دراسة تأثير هذا الوباء على أي من القطاعات الاقتصادية له أهمية بالغة، ولاسيما القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العلاقات الدولية مثل قطاع التجارة الخارجية حيث أن هذه القطاعات قد تأثرت بالإجراءات المتخذة للحد من انتشار هذا الوباء سواء كانت هذه الإجراءات على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

١-٢ مشكلة الدراسة:

انخفضت قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال عام ٢٠٢٠ الذي كان بداية تفشي فيروس كورونا بالمقارنة بحجم التجارة في عام ٢٠١٩، ولكن بدأت التجارة الخارجية المصرية في الانتعاش مرة أخرى في عام ٢٠٢١. تكمن مشكلة هذه الدراسة في بيان مدى تأثير تفشي وباء كورونا في عام ٢٠٢٠ على حجم التجارة الخارجية المصرية في ذلك العام، ثم انتعاشها مرة أخرى في عام ٢٠٢١ وذلك سواء على مستوى تجارة مصر مع العالم الخارجي بصورة عامة أو على مستوى تجارة مصر مع أهم شركاءها التجاريين بصفة خاصة؟ للإجابة على هذا السؤال يجب معرفة إجابة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر تفشي وباء كورونا على قيمة الصادرات المصرية إلى العالم بصفة عامة وإلى شركاء مصر التجاريين بصفة خاصة خلال عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١؟

- ما هو أثر تفشي وباء كورونا على قيمة الواردات المصرية خلال عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١؟
- هل استعادت الصادرات المصرية انتعاشها بعد عام من مرور الجائحة أم لا؟

١-٣ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في استعراض الأداء التجاري لمصر، وذلك خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١) أي خلال فترة ما قبل وما بعد أزمة جائحة كورونا وبيان أثر الجائحة على صادرات مصر إلى أكبر شركائها التجاريين. لتحقيق هذا الهدف يجب تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل شكل التجارة الخارجية لمصر خلال فترة تفشي وباء كورونا ومقارنتها بالسنوات التي تسبق تفشي الوباء.
- معرفة أثر جائحة كورونا على الهيكل السلعي لتجارة مصر قبل وبعد الأزمة.
- استعراض أداء السلع المصرية في الأسواق العالمية بالمقارنة بالدول المنافسة خلال فترة جائحة كورونا.

١-٤ فروض الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفروض التالية:

- انخفاض حجم الصادرات المصرية في عام ٢٠٢٠ بسبب تفشي جائحة كورونا.
- انتعاش الصادرات المصرية بعد مرور عام على الجائحة وذلك في عام ٢٠٢١.
- انخفاض حجم الواردات المصرية في عام ٢٠٢٠ بسبب تفشي وباء كورونا.
- انخفاض صادرات مصر إلى أهم شركائها التجاريين في عام ٢٠٢٠.

١-٥ منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على التحليل الاقتصادي الكمي وذلك من خلال تحليل شكل التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١) وهي الفترة التي

تغطي سنوات ما قبل ظهور وباء كورونا (٢٠١٧ – ٢٠١٩) وسنوات ما بعد ظهور الوباء (٢٠٢٠ – ٢٠٢١) ومقارنة البيانات المتعلقة بالفترتين. لمعرفة أداء السلع المصرية في الأسواق التصديرية لمصر تم مقارنة هذه السلع بصادرات أهم الشركاء التجاريين لهذه الأسواق. تم اتباع نظام تصنيف السلع على أساس التكويد المنسق للسلع Harmonized System Code لتحديد أهم السلع التي تصدرها مصر إلى أهم شركائها التجاريين. تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من مصادر مختلفة سواء محلية أو دولية مثل النشرات الموجودة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري، والبيانات الموجودة بقاعدة بيانات الأمم المتحدة Un Comtrade.

١-٦ خطة الدراسة:

تشمل خطة الدراسة ثلاثة أقسام، يتناول أولها: الإطار العام للبحث: ويتكون من المقدمة، مشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وفروض الدراسة، ومنهجية الدراسة ومصادر البيانات، خطة الدراسة. ويختص ثانيها بالإطار النظري للدراسة ويتضمن نظرة عامة عن فيروس كورونا المستجد وتطوره، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع. يعرض ثالثها الاطار التطبيقي للبحث: يتم فيه استعراض لتطور حركة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)، توضيح الهيكل السلعي لتجارة مصر قبل وبعد جائحة كورونا، بيان أثر جائحة كورونا على صادرات مصر إلى أهم شركائها التجاريين مقارنة بصادرات الدول المنافسة . ويوضح رابعها: النتائج والتوصيات.

٢- الإطار النظري للدراسة:

يُلقي هذا الجزء من الدراسة نظرة عامة على فيروس كورونا المستجد ومدى أثره على التجارة العالمية، كما يستعرض بعض الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة.

٢-١ بداية ظهور فيروس كورونا وأثره على التجارة العالمية

ظهر فيروس كورونا (COVID-19) في مدينة Wuhan الصينية في أواخر عام ٢٠١٩، وانتشر في جميع أنحاء العالم في وقت قصير. عند فحص الانتشار الجغرافي لهذا الوباء تبين

أنه انتقل من قارة آسيا إلى أوروبا ثم إلى أمريكا. أعلنت منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠ أن هذا الوباء جائحة عالمية، وبناء على ذلك تم اغلاق العديد من الشركات وتقلص الإنتاج العالمي. لقد أحدثت هذه الجائحة صدمة للاقتصاد العالمي، حيث حدث انخفاض كبير في الإنتاج والنشاط التجاري ومشاكل في إمداد المواد الخام وتقلبات في أسعار السلع والخدمات. كان من أهم الموضوعات التي شغلت العالم خلال فترة الجائحة بخلاف حماية الصحة العامة، قدرة المصانع والشركات على مواصلة انشطتها وضمان استمرارية سلاسل الإمداد في العالم وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية.

تعتبر الصين أهم مركز انتاج وأهم مركز لسلاسل الإمداد وشبكات التجارة الدولية في العالم. تسببت جائحة كورونا التي بدأت في الصين في حدوث أزمة اقتصادية واسعة النطاق أثرت على سلاسل الإمداد العالمية وتسببت في اضطرابات كبيرة حول العالم. تعتبر منطقة ووهان الصينية التي نشأ بها فيروس كورونا ذات مكانة مهمة في سلاسل الإمداد العالمية، حيث تعد واحدة من مراكز الإنتاج الكبيرة التي تنتج العديد من المنتجات ذات القيمة المضافة. عند بداية ظهور الوباء في مدينة ووهان الصينية ظهرت مشكلات اقتصادية في دولة الصين مثل توقف الإنتاج والتجارة وانخفاض العمالة، ثم انتشرت هذه المشكلات في جميع الدول التي انتشر بها الفيروس بعد ذلك. أثناء فترة جائحة كورونا بينما كان هناك زيادة في مبيعات بعض السلع مثل السلع الطبية، انخفض الطلب بشكل ملحوظ على السلع الأخرى مما أدى إلى تغير نمط التسوق للمستهلك وزادت عمليات التسوق من خلال الانترنت. كل هذه التطورات تسببت في تغييرات كبيرة في التجارة الدولية والعمليات اللوجستية للمنتجات.

كانت الأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بمثابة اختبار شامل لنظام التجارة العالمي، حيث تعرضت سلاسل الإمداد العالمية والعلاقات التجارية بين الدول لصدمات غير مسبوقة. في عام ٢٠٢٠ وتبعًا لتقارير منظمة التجارة الدولية انخفضت قيمة التجارة الدولية للسلع والخدمات بنسبة ٩.٦٪، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٣.٣٪ في أشد ركود يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية. على الرغم من أنه في بداية فترة انتشار الوباء تعطلت التدفقات التجارية الدولية بشدة، إلا أن سلاسل الإمداد تكيفت بسرعة

مع ذلك الوضع واستمرت البضائع في التدفق بين الدول وبدأت اقتصادات الدول في التعافي تدريجيًا.

شهدت التجارة العالمية انتعاشًا في عام ٢٠٢١، فبحسب تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فإن قيمة التجارة العالمية وصلت إلى مستوى قياسي بلغ حوالي ٢٨.٥ تريليون دولار في عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٢٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ وزيادة قدرها ١٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ قبل الجائحة. خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢١ ارتفعت قيمة التجارة في السلع بنحو ٢٠٠ مليار دولار لتصل إلى رقم قياسي جديد لتسجل ٥.٨ تريليون دولار. خلال نفس الفترة ارتفعت قيمة التجارة في الخدمات بنحو ٥٠ مليار دولار لتصل إلى حوالي ١.٦ تريليون دولار وهي قيمة أعلى بقليل من مستويات ما قبل الجائحة.

٢-٢ الدراسات السابقة

من خلال دراسة تهدف إلى تحليل تأثير COVID-19 على تجارة السلع والخدمات في اسبانيا، قام Minondo (٢٠٢٠) باستخدام بيانات شهرية للتجارة على مستوى السلع والمناطق والمؤسسات لمعرفة أثر ذلك. اشارت النتائج إلى حدوث أكبر انهيار لتجارة السلع والخدمات في اسبانيا في العقود الأخيرة. التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة تسببت في انخفاض حاد في تجارة الخدمات، كما كانت أزمة كورونا في اسبانيا أكثر حدة مقارنة بباقي دول الاتحاد الأوروبي.

في دراسة أحمد على (٢٠٢١) استعرض فيها أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية، واستخدم في دراسته نموذج الفروق مع استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطأة الموزعة (ARDL)، ومنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الأخطاء لاختبار العلاقة بين انتشار فيروس كورونا وحجم التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين انتشار فيروس كورونا وانخفاض حجم التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية.

ألقت جيهان عباس (٢٠٢١) الضوء على أثر وباء كورونا على الاقتصاد المصري من خلال التحليل الوصفي والاستقرائي لمؤشرات ميزان المدفوعات وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي

الداخلي. أوضحت الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن علاقة مصر بدول العالم الخارجي مثل السياحة والتجارة الخارجية هي الأكثر تأثرًا بالوباء.

باستخدام نموذج الجاذبية ومن خلال بيانات شهرية للتجارة العالمية قام كل من Hayakawa و Mukunoki (٢٠٢١) بدراسة أثر COVID-19 على التجارة الدولية. أوضحت النتائج وجود أثار سلبية كبيرة على التجارة الدولية لكل من الدول المصدرة والمستوردة وهذه الأثار بدأت في التلاشي في الدول المستوردة بداية من يوليو ٢٠٢٠. تشير هذه النتائج إلى أنه تم استيعاب الاثار الضارة لهذا الوباء على التجارة الدولية بعد الموجة الأولى من الوباء. شملت النتائج أيضا وجود أثر سلبي للوباء على المنتجات الغير أساسية بينما كان هناك أثر إيجابي للوباء على توافر المنتجات الطبية.

قام Jaffur وآخرون (٢٠٢١) بتقييم أثر جائحة COVID-19 على صادرات دولة موريتانيا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال تحليل بيانات سلاسل زمنية شهرية. اشارت النتائج إلى أن الجائحة لها تأثير معنوي احصائيا وسلبي على الصادرات الموريتانية لأهم خمسة شركاء تجاريين، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التأثير سوف يستمر على المدى الطويل إلا أن هذا يعتمد على الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها محليًا وعالميًا للحد من انتشار هذا الوباء.

٣- الاطار التطبيقي للدراسة

يتم في هذا الجزء استعراض لحركة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١، ومعرفة الهيكل السلعي لتجارة مصر قبل وبعد أزمة كورونا، وبيان أثر جائحة كورونا على صادرات مصر إلى أهم شركائها التجاريين مقارنة بصادرات الدول المنافسة.

٣-١ تطور حركة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)

يستعرض هذا الجزء قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١ ومقارنتها بالسنوات السابقة ٢٠١٧-٢٠١٩. يتضح من الشكل رقم (١) أن قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١ تراوحت بين حد أدنى ٥.٧ مليار دولار في الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ وحد أقصى بلغ حوالي ١٢.٦ مليار دولار في الربع الرابع لعام ٢٠٢١.

تراجعت الصادرات المصرية بعد يناير ٢٠٢٠ أي بعد أزمة كورونا مباشرة حيث أخذت اتجاهًا تنازليًا حتى وصلت إلى أقصى انخفاض لها في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ الذي بلغت فيه قيمة الصادرات حوالي ٥.٧ مليار دولار ويعتبر هذا الرقم ضئيل جدًا مقارنة بنفس الفترة في السنوات السابقة لأزمة كورونا. بلغت قيمة الصادرات المصرية حوالي ٢٦.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ أي بنسبة أقل ١٢٪ عن عام ٢٠١٩ الذي كانت قيمة الصادرات المصرية فيه ٣٠.٦ مليار دولار، إلا أن قيمة الصادرات بدأت في الارتفاع وتخططت حاجز الـ ٤٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢١ وهي أعلى قيمة حققتها الصادرات المصرية في تاريخها، مما يدل على انتعاش الصادرات المصرية في عام ٢٠٢١ وأن الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تنمية الصادرات أتت بثمارها، وذلك على الرغم من الظروف الاستثنائية المتمثلة في أزمة جائحة كورونا التي أثرت على العالم أجمع وكان من تداعياتها غلق كثير من الصناعات على مستوى العالم مما أدى إلى حدوث انكماش لاقتصادات عديدة في انحاء العالم، إلا أن الدولة المصرية اتبعت منهجًا مغايرًا منذ بداية ظهور الجائحة ألا وهو تشجيع القطاعات الصناعية وقطاعات التصدير.

أما على صعيد الواردات المصرية، فلقد تراوحت قيمة الواردات المصرية خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١ بين حد أدنى ١٤ مليار دولار في الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٢٢ مليار دولار في الربع الثالث لعام ٢٠١٨ كما هو موضح بالشكل رقم (٢). كانت قيمة الواردات المصرية في عام ٢٠٢٠ أقل من قيمتها في عام ٢٠١٩ بنسبة حوالي ٢٣٪ حيث انخفضت قيمة الواردات المصرية من ٧٨.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وشهد الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ انخفاض شديد في قيمة الواردات المصرية التي بلغت حوالي ١٤ مليار دولار، إلا أن الفترات التالية للربع الثاني من عام ٢٠٢٠ شهدت زيادة قيمة الواردات المصرية مرة أخرى حتى وصل اجمالي واردات مصر ٧٣.٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢١.

شكل (١): قيمة الصادرات المصرية (بالمليون دولار) خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)

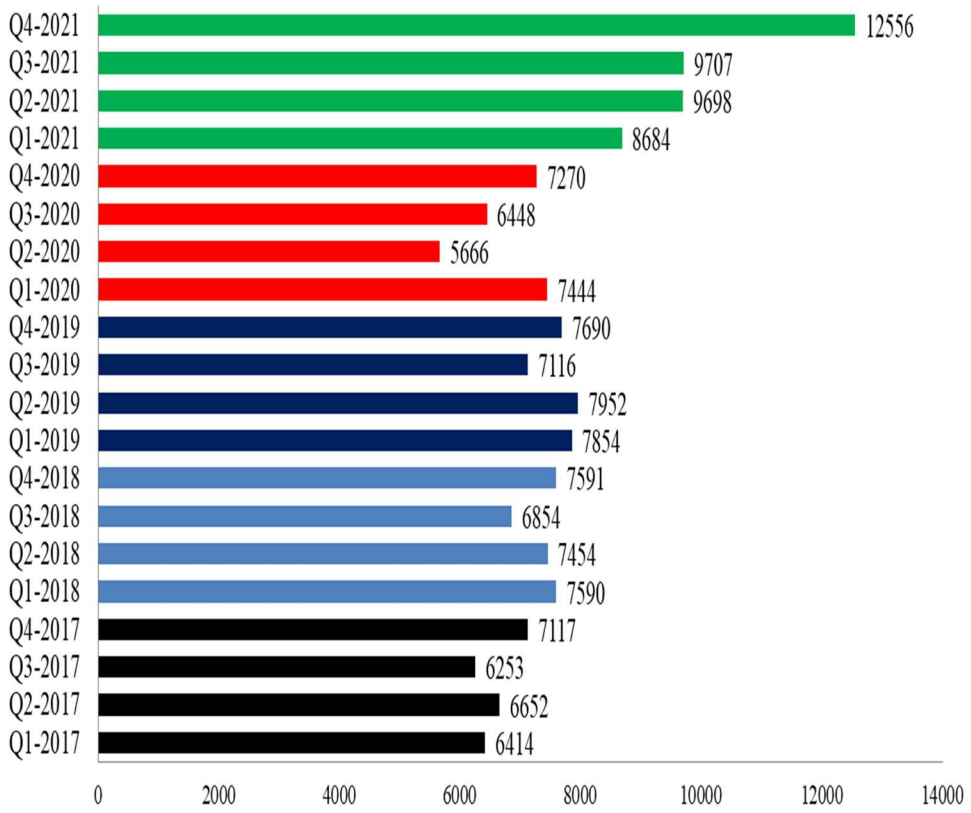

المصدر: جُمعت واحتسبت من قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

شكل (٢): قيمة الواردات المصرية (بالمليون دولار) خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)

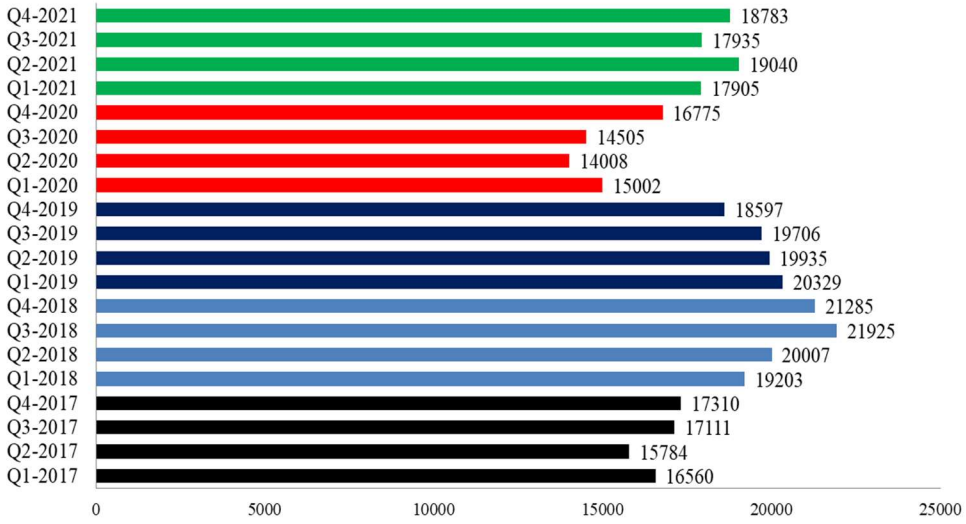

المصدر: جُمعت واحتسبت من قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

٣-٢ الهيكل السلعي لتجارة مصر قبل وبعد أزمة كورونا

يوضح الجدول رقم (١) أهم السلع التصديرية في مصر بناء على القيمة التصديرية والأهمية الاقتصادية، حيث تمثل هذه السلع الست ما يزيد عن ٥٠٪ من صادرات مصر الكلية خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١، وهذه السلع هي الوقود والزيوت المعدنية، الذهب، الآلات والأجهزة الكهربائية، البلاستيك واللدائن، الفواكه، الأسمدة. يُلاحظ انخفاض القيمة التصديرية لثلاث سلع من هذه السلع وهي الوقود والزيوت المعدنية، الآلات والأجهزة الكهربائية، البلاستيك واللدائن في عام ٢٠٢٠ أي بداية من بدء انتشار جائحة كورونا بالمقارنة بعام ٢٠١٩، بينما ارتفعت القيمة التصديرية لثلاث سلع وهي الذهب، الفواكه، الأسمدة في عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بالسنوات السابقة لأزمة كورونا. احتلت سلعة الوقود والزيوت المعدنية المركز الأول من حيث صادرات مصر الكلية، فبلغت قيمة الصادرات من الوقود المعدني ٨.١ مليار دولار في عام ٢٠١٩، إلا أن عام ٢٠٢٠ شهد انخفاض شديد في قيمة صادرات الوقود والزيوت المعدنية التي بلغت ٦ مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرها حوالي ٢٦٪، وذلك بسبب صدمات الطلب التي تسببت فيها القيود المفروضة على السفر أثناء أزمة كورونا كونه سلعة وسيطة يتم

استخدامها في الجاز والبترول ويتأثر بالأسعار العالمية. بلغت قيمة الصادرات من الآلات والأجهزة الكهربائية حوالي ١.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ مقابل ١.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض قدرها ٨.٨٪. بلغت قيمة الصادرات من البلاستيك ١.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ مقابل ٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض قدرها ١٤٪. بلغت قيمة صادرات كل من الذهب والفواكه والأسمدة ٣ مليار دولار و ١.٤٩ مليار دولار و ١.٤٣ مليار دولار على الترتيب عام ٢٠٢٠ مقابل ٢ مليار دولار و ١.٤٢ مليار دولار و ١.٣٦ مليار دولار على الترتيب عام ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع قدرها ٤٧.٥٪ و ٤.٩٪ و ٥.١٪ على التوالي. بعد مرور عام على أزمة كورونا وخلال عام ٢٠٢١ شهدت صادرات السلع الست فيما عدا سلعة الذهب ارتفاعًا كبيرًا في قيمة الصادرات بعد الانخفاض الذي حل بها في عام ٢٠٢٠، حيث بلغت قيمة صادرات الوقود والزيوت المعدنية ١١.٨ مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها ٩٥.٨٪ وهي نسبة ارتفاع كبيرة جدًا لم تتحقق في تاريخ الصادرات البترولية لمصر، كما ارتفعت صادرات كل من الآلات والأجهزة الكهربائية، البلاستيك لتصل إلى ٢.١ مليار دولار و ٢.٥ مليار دولار على الترتيب، كما شهدت صادرات الفواكه والأسمدة ارتفاع في معدل النمو حيث بلغ معدل النمو لكل منها في عام ٢٠٢١ حوالي ٣.٣٪ و ٩.٨٪ على الترتيب. وعلى النقيض من ذلك، فقد شهدت صادرات الذهب انخفاضًا كبيرا فيما بعد أزمة كورونا فلقد تراجع معدل نمو الصادرات بنسبة ٦٤٪ خلال عام ٢٠٢١ ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الذهب العالمية وعزوف المستهلكين عن شراء الذهب والاكتفاء بالسلع الضرورية والأساسية فقط. يتضح من النتائج السابقة تأثر الصادرات المصرية لبعض السلع بأزمة كورونا في عام ٢٠٢٠ مثل الوقود والزيوت المعدنية، الآلات والأجهزة الكهربائية، البلاستيك واللدائن بينما لم تتأثر صادرات الذهب، الفواكه، الأسمدة في نفس العام. يلاحظ أيضا أنه بعد مرور عام على جائحة كورونا في عام ٢٠٢١ انتعشت الصادرات المصرية بدرجة كبيرة لجميع السلع فيما عدا الذهب وكان أكبر الارتفاعات من نصيب الوقود والزيوت المعدنية.

جدول (١): أهم السلع التصديرية المصرية (بالمليار دولار) خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

الكود	السلعة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
HS27	وقود وزيوت معدنية	5.11	7.20	8.13	6.03	11.81
HS71	ذهب	2.11	1.45	2.04	3.01	1.07
HS85	آلات وأجهزة كهربائية	1.76	1.55	1.70	1.60	2.13
HS39	بلاستيك ولدائن	1.54	1.79	2.01	1.76	2.48
HS08	فواكه	1.28	1.39	1.42	1.49	1.54
HS31	أسمدة	1.10	1.38	1.36	1.43	1.57
	% من اجمالي الصادرات	48.8	50.1	54.4	57.1	50.7

المصدر: بيانات التجارة الخارجية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري

يوضح الجدول رقم (٢) أهم السلع التي قامت مصر باستيرادها خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١، وتتمثل هذه السلع في الوقود والزيوت المعدنية، المعدات الميكانيكية، الآلات والأجهزة الكهربائية، الحبوب، الحديد والصلب، السيارات والجرارات. لقد تم تحديد هذه السلع بناء على قيمتها الاستيرادية التي تمثل حوالي ٥٠٪ من اجمالي الواردات المصرية. يلاحظ من الجدول انخفاض القيمة الاستيرادية لجميع السلع فيما عدا الحبوب في عام ٢٠٢٠ أي في أول عام لظهور فيروس كورونا. بلغت قيمة الواردات من الوقود والزيوت المعدنية حوالي ٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠ مقابل حوالي ١١ مليار دولار عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض قدرها ٣٦٪ وتعكس هذه النسبة الانخفاض الذي حدث في صادرات الوقود والزيوت المعدنية في نفس العام مما يشير إلى انخفاض الصادرات والواردات من منتجات الوقود والزيوت المعدنية في عام ٢٠٢٠ نتيجة لضعف الطلب الذي تسببت فيه قيود السفر المفروضة من قبل دول العالم نتيجة وباء كورونا المستجد، إلا أنه في عام ٢٠٢١ عاودت واردات الوقود والزيوت المعدنية إلى الارتفاع مرة أخرى لتسجل ٩.٧ مليار دولار. بالنسبة لسلعة المعدات الميكانيكية فإنها لم تسجل انخفاض ملحوظ في عام ٢٠٢٠ حيث انخفضت بنسبة ١.٢٪ فقط ثم واصلت الانخفاض في عام ٢٠٢١ حيث انخفضت بنسبة ٧.٥٪ وربما يعود هذا الانخفاض المتوالي إلى اضطرابات شبكة الإنتاج العالمية في هذا الوقت. انخفضت قيمة الواردات المصرية للآلات والأجهزة الكهربائية من ٦.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ أي انخفاض

بنسبة ١٢٪ ثم عاودت الانخفاض مرة أخرى في عام ٢٠٢١ لتسجل ٥ مليار دولار أي بنسبة حوالي ١٦٪ ويرجع هذا الانخفاض المستمر إلى تراجع مبيعات قطاع الأجهزة الكهربائية في مصر بسبب موجة كورونا المستجد وما نتج عنها من تأثير سلبي على القدرة الشرائية للمستهلكين. انخفضت أيضا واردات مصر من الحديد والصلب ولكن هذا الانخفاض بدأ في عام ٢٠١٩ حيث انخفضت واردات الحديد والصلب في مصر من ٤.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ١٨٪ وواصلت واردات الحديد والصلب انخفاضها في عام ٢٠٢٠ لتبلغ ٢.٦ مليار دولار ثم ارتفعت في عام ٢٠٢١ لتسجل ٢.٩ مليار دولار ويرجع تراجع الواردات من الحديد والصلب في عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ إلى صدور قرار في أكتوبر ٢٠١٩ بفرض رسوم وقائية على واردات البليت والحديد وجاءت جائحة كورونا وأثرت على الواردات في عام ٢٠٢٠. تقلصت قيمة واردات مصر من السيارات والجرارات خلال عام ٢٠٢٠ حيث انخفضت من ٤.٦٩ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى ٤.٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض ١.٥٪ وفي عام ٢٠٢١ واصلت واردات مصر من السيارات والجرارات انخفاضها لتبلغ ٤.١٥ مليار دولار بنسبة انخفاض حوالي ١٠٪ ويرجع ذلك إلى نقص مكونات الإنتاج العالمية التي تسببت في نقص الإنتاج في مصانع السيارات نتيجة جائحة كورونا وبالتالي تقلص حجم السيارات التي يتم تصديرها لمصر. كانت واردات مصر من الحبوب هي الوحيدة التي لم تنخفض في عام ٢٠٢٠ حيث ارتفعت من ٥.١٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٥.٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع ٢.٥٪ إلا أنه في عام ٢٠٢١ انخفضت قيمة الواردات لتسجل ٤.٨١٪ بنسبة انخفاض ٨.٧٪. يتضح من النتائج السابقة أن جائحة كورونا أثرت على أهم السلع الاستيرادية في مصر في عام ٢٠٢٠ فلقد تأثرت واردات جميع السلع باستثناء الحبوب، وفي عام ٢٠٢١ واصلت جميع السلع الست انخفاضها باستثناء سلعتين وهما الوقود والزيوت المعدنية، الحديد والصلب.

جدول (٢): أهم السلع الاستيرادية المصرية (بالمليار دولار) خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

الكود	السلعة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
HS27	وقود وزيوت معدنية	11.68	14.30	10.99	7.04	9.71
HS84	معدات ميكانيكية	5.74	6.50	6.47	6.39	5.91
HS85	آلات وأجهزة كهربائية	4.85	6.84	6.82	6.01	5.05

HS10	حبوب	4.43	4.73	5.14	5.27	4.81
HS72	حديد وصلب	3.25	4.48	3.65	2.64	2.90
HS87	سيارات وجرارات	3.15	4.81	4.69	4.62	4.15
	% من اجمالي الواردات	49.6	50.5	48.1	53.0	44.2

المصدر: بيانات التجارة الخارجية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري

٣-٣ أثر جائحة كورونا على صادرات مصر إلى أهم شركائها التجاريين مقارنة بصادرات الدول المنافسة

من أجل معرفة درجة تأثر الصادرات المصرية بأزمة كورونا مقارنة بالدول الأخرى المنافسة لمصر، يتم تحليل وضع الصادرات المصرية في السوق العالمي ومقارنتها بالدول التي تصدر نفس السلع، ويتم ذلك من خلال مقارنة السلع التي تصدرها مصر إلى أهم شركاءها التجاريين بنفس السلع التي تصدرها الدول الأخرى إلى شركاء مصر التجاريين. يوضح الشكل رقم (٣) أهم المحطات التصديرية لمصر في عام ٢٠٢٠ ويتبين أن الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري لمصر فلقد تصدرت قائمة أبرز الدول التي تصدر مصر لها منتجاتها بقيمة صادرات بلغت ٢.٩٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة بلغت ١١٪ من إجمالي صادرات مصر الكلية، وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بقيمة صادرات بلغت ١.٨٧ مليار دولار بنسبة بلغت حالي ٧٪ من إجمالي صادرات مصر الكلية. جاءت كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا في المركزين الثالث والرابع والخامس بالترتيب بقيمة صادرات بلغت ١.٧١ مليار دولار و ١.٦٣ مليار دولار و ١.٤٧ مليار دولار على التوالي بنسبة بلغت ٦.٤٪ و ٦.١٪ و ٥.٥٪ على الترتيب من اجمالي صادرات مصر الكلية. تمثل صادرات مصر إلى الدول الأربعة (الامارات، تركيا، أمريكا، ايطاليا) حوالي ٢٩٪ من اجمالي صادرات مصر للعالم، لذلك سوف يتم الاعتماد على هذه الدول الأربع في تحديد مدى تأثر مصر والدول المنافسة لها في التصدير لهذه الأسواق الأربعة بأزمة كورونا.

شكل (٣): أهم المحطات التصديرية بالنسبة لمصر في عام ٢٠٢٠ (بالمليار دولار)

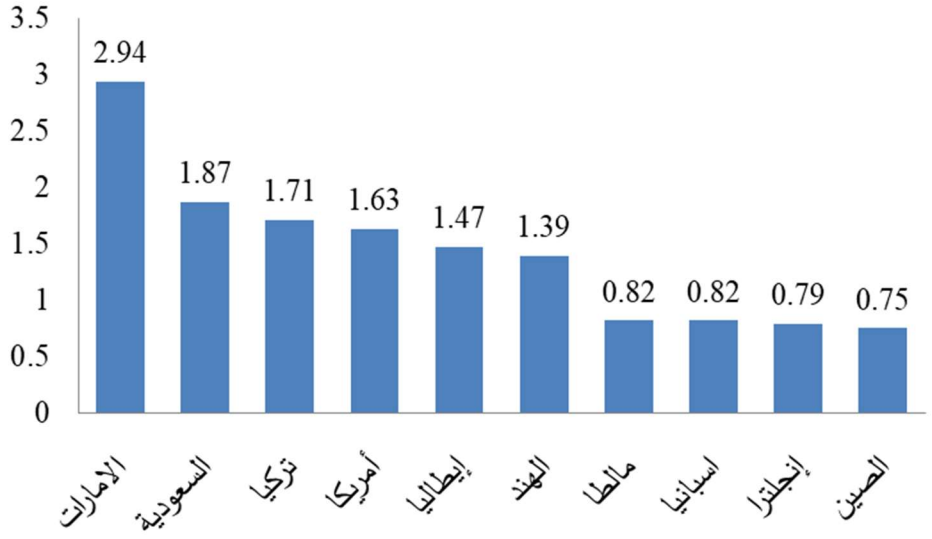

المصدر: بيانات التجارة الخارجية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري

٣-٣-١ الامارات العربية المتحدة

تمثل دولة الامارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري لمصر بمنطقة الشرق الأوسط وتحتل المرتبة الأولى في صادرات مصر إلى الدول العربية. بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودولة الإمارات خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٤.١ مليار دولار، وبلغ اجمالي الصادرات المصرية للسوق الاماراتي في نفس العام ٢.٩٤ مليار دولار. بالنظر إلى الجدول رقم (٣) الذي يوضح صادرات مصر وصادرات الدول المنافسة إلى دولة الإمارات عام ٢٠٢٠ أثناء أزمة كورونا نجد أن واردات دولة الامارات من مصر لم تتأثر بالأزمة حيث زادت واردات الإمارات من مصر من ١.٩٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٣.٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وبلغ معدل نمو الصادرات من مصر إلى الامارات ٣٧٪ في عام ٢٠٢٠ بعدما كان انخفض إلى ٨٪ في عام ٢٠١٨. أثرت أزمة كورونا بشكل كبير على واردات دولة الإمارات من أكبر شركائها التجاريين، حيث انخفضت واردات دولة الإمارات في عام ٢٠٢٠ من كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، اليابان بنسبة ٣.٤٪، ١٧.٥٪، ٣٨.٤٪، ٢٥٪ على الترتيب (جدول رقم ٣)، مما يدل على نجاح الصادرات المصرية إلى السوق الإماراتي وعدم تأثرها

بأزمة كورونا مقارنة بدول كبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان الذين انخفضت صادراتهم إلى دولة الإمارات في عام ٢٠٢٠.

جدول (٣): الواردات الكلية لدولة الامارات من مصر والدول المنافسة (بالمليار دولار)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مصر	2.09	1.92	2.34	3.21
الصين	46.94	38.01	40.78	39.37
أمريكا	22.92	20.92	20.01	16.51
الهند	19.99	23.06	26.73	16.47
اليابان	13.70	13.81	12.61	9.46

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

يعتبر كل من الذهب، شاشات التليفزيون، الأسلاك والموصلات، الأثاث، البرتقال الطازج من أهم السلع التي تصدرها مصر إلى دولة الإمارات (جدول ٤). استحوذت دولة الإمارات على نحو ٨٥٪ من اجمالي الصادرات المصرية من الذهب في عام ٢٠١٨، حيث بلغت صادرات مصر من الذهب إلى دولة الإمارات في ذلك العام ١.٢ مليار دولار وكان اجمالي صادرات مصر من الذهب ١.٤٥ مليار دولار. جاءت شاشات التلفزيون في المرتبة الثانية فتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢٧ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وحد أقصى بلغ ١٨٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧. جاء كل من الأسلاك والموصلات، والأثاث في المركزين الثالث والرابع على التوالي ويُلاحظ الاتجاه التنازلي لكل منهما خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ حيث انخفضت قيمة الصادرات لكل منهما على الترتيب من حوالي ٧١ مليون دولار و ٤٦ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ٣١ مليون دولار و ٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. ارتفعت قيمة صاردات مصر من البرتقال الطازج إلى دولة الامارات في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٣٩ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٢٪ عن عام ٢٠١٩ الذي بلغت قيمة الصادرات فيه ٣٢ مليون دولار.

جدول (٤): أهم الصادرات المصرية لدولة الإمارات (بالمليون دولار)

الكود	السلعة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
HS7108	الذهب	1611.5	1244.1	1384.8	2034.6
HS8528	شاشات تليفزيون	187.4	150.1	143.8	126.7
HS8544	أسلاك وموصلات	70.9	48.4	32.6	30.8
HS9403	أثاث	46.3	43.0	32.1	28.1
HS0805	برتقال طازج	35.8	37.0	32.3	39.4

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

يلاحظ من الشكل رقم (٣) أن صادرات مصر من الذهب إلى السوق الإماراتي أخذت اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ فقد ارتفعت من ٩٢ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٢.٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ بزيادة كبيرة جدًا قدرها ١٤٥٪. يعتبر كل من مالي، غينيا، تركيا، سويزرلاند، السودان من أهم الدول التي تقوم بتصدير الذهب إلى دولة الإمارات وبتحليل صادرات هذه الدول من الذهب إلى دولة الإمارات كما هو موضح بالشكل رقم (٣) ومقارنتها بالصادرات المصرية نجد أن صادرات غينيا والسودان إلى السوق الإماراتي ارتفعت في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩ بنسبة ١٩٧٪ و ٥١٪ على الترتيب. انخفضت صادرات مالي وتركيا وسويزرلاند إلى السوق الإماراتي في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ بنسبة ٨.٤٪ و ٧.٤٪ و٣٤٪ على الترتيب. تشير هذه النتائج إلى عدم تأثر صادرات مصر، غينيا، السودان من الذهب إلى السوق الإماراتي بجائحة كورونا، بينما أثرت الجائحة على صادرات مالي، تركيا، سويزرلاند من الذهب إلى السوق الإماراتي.

تعتبر مصر أحد الدول الرئيسية في تصدير شاشات التلفزيون إلى دولة الإمارات، فلقد استحوذت دولة الإمارات على نحو ٣٢٪ من اجمالي الصادرات المصرية من شاشات التلفزيون في عام ٢٠١٧، حيث بلغت صادرات مصر من شاشات التلفزيون إلى دولة الإمارات في ذلك العام ١٨٧ مليون دولار (جدول ٤) وكان اجمالي صادرات مصر من شاشات التلفزيون ٥٧٧ مليون دولار. يُلاحظ من الشكل رقم (٤) أن صادرات مصر من شاشات التلفزيون إلى السوق الإماراتي أخذت اتجاهًا تنازليًا خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ فقد انخفضت من ٣٨

مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ بنسبة قدرها ٣٩٪. يعتبر كل من كوريا الجنوبية، الصين، ماليزيا، اليابان، فيتنام من أهم الدول التي تقوم بتصدير شاشات التلفزيون إلى دولة الإمارات وبتحليل صادرات هذه الدول من شاشات التلفزيون إلى دولة الإمارات كما هو موضح بالشكل رقم (٤) ومقارنتها بالصادرات المصرية نجد أن صادرات جميع الدول المنافسة لمصر انخفضت قيمتها في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩، فيما عدا دولة فيتنام التي ارتفعت صادراتها من شاشات التلفزيون إلى السوق الإماراتي في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٥٪. تشير هذه النتائج إلى تأثر صادرات مصر، كوريا الجنوبية، الصين، ماليزيا، اليابان من شاشات التلفزيون إلى السوق الإماراتي بجائحة كورونا، بينما لم تؤثر الجائحة على صادرات دولة فيتنام من شاشات التلفزيون إلى السوق الإماراتي.

شكل (٣): واردات السوق الإماراتي لسلعة الذهب من مصر والدول المنافسة (بالمليار دولار)

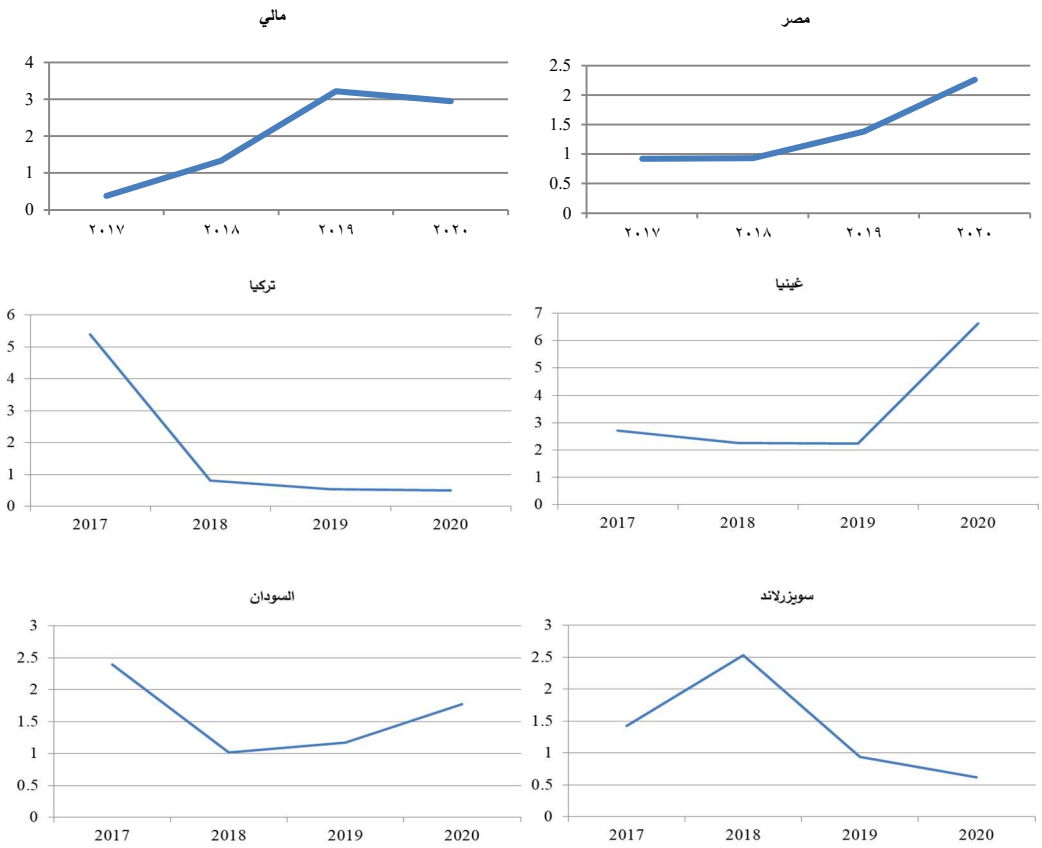

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

شكل (٤): واردات السوق الإماراتي لسلعة شاشات التلفزيون من مصر والدول المنافسة (بالمليار دولار)

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

٣-٣-٢ تركيا

بلغ حجم التبادل التجاري مع دولة تركيا حوالي ٥.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩ من بينها ١.٧ مليار دولار صادرات و ٣.٦ مليار دولار واردات، لذلك تعتبر تركيا أهم شريك تجاري لمصر في مجموعة دول شرق أوروبا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري). يوضح الجدول رقم (٥) واردات دولة تركيا من مصر والدول المنافسة خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٠، ويتبين من الجدول انخفاض واردات تركيا من مصر منذ عام ٢٠١٨ لتصل إلى أقل مستوى لها في عام ٢٠٢٠ بقيمة قدرها ١.٧ مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت ٩.٥٪ ولكن هذا الانخفاض لم يكن كبير مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي بلغت فيه نسبة الانخفاض ١٢.٤٪. أثرت أزمة كورونا بشكل كبير على واردات دولة تركيا من روسيا، حيث انخفضت واردات دولة تركيا في عام ٢٠٢٠ من روسيا بنسبة حوالي ٢٣٪، بينما لم تتأثر الواردات التركية من الصين والمانيا بجائحة كورونا حيث زادت واردات تركيا من الدولتين بنسبة ٢٠.٤٪ و ١٢.٧٪ على الترتيب في عام ٢٠٢٠. تشير هذه النتائج إلى تأثر الصادرات المصرية إلى دولة تركيا بجائحة كورونا ولكن بدرجة أقل مقارنة بالتأثير الكبير للجائحة على الصادرات الروسية إلى تركيا، وعلى الجانب الآخر لم تتأثر الصادرات الصينية والألمانية إلى تركيا بجائحة كورونا في عام ٢٠٢٠.

جدول (٥): الواردات الكلية لدولة تركيا من مصر والدول المنافسة (بالمليار دولار)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مصر	2.01	2.17	1.90	1.72
الصين	23.75	21.51	19.13	23.04
المانيا	22.28	21.53	19.28	21.73
روسيا	20.10	22.71	23.11	17.83

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

يوضح الجدول رقم (٦) أهم السلع التي تصدرها مصر إلى دولة تركيا متمثلة في الأسمدة، البولي بروبلين، المنتجات الكيماوية العضوية، الأقمشة، الزيوت النفطية. تعتبر مصر أحد المحطات الاستيرادية الرئيسية لدولة تركيا لسلعة البولي بروبلين، في عام ٢٠١٧ كان نصيب

دولة تركيا حوالي ٨٢٪ من اجمالي الصادرات المصرية من البولي بروبلين، حيث بلغت صادرات مصر من البولي بروبلين إلى دولة تركيا حوالي ٢٣٩ مليون دولار في ذلك العام وكان اجمالي صادرات مصر من البولي بروبلين ٢٩٠ مليون دولار. يعتبر كل من الأسمدة والأقمشة من السلع الرئيسية التي تصدرها مصر إلى تركيا ولكن يُلاحظ من الجدول رقم (٦) انخفاض القيمة التصديرية لهما واتخاذهم اتجاهًا تنازليًا حيث انخفضت القيمة التصديرية لكل منهما من حوالي ٣٨٣ مليون دولار و حوالي ٨٦ مليار دولار على الترتيب في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ١٣٢ مليون دولار و ٤٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. بالنسبة لصادرات المنتجات الكيماوية والزيوت النفطية إلى تركيا فقد ارتفعت لكل منهما من ٤٣.٥ مليون دولار و ٤٣.٤ مليون دولار على الترتيب في عام ٢٠١٩ إلى ٦٨.٥ مليون دولار و ٩٧ مليون دولار في عام ٢٠٢٠.

جدول (٦): أهم الصادرات المصرية لدولة تركيا (بالمليون دولار)

الكود	السلعة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
HS3902	بولي بروبلين	238.8	232.6	259.7	227.7
HS3102	سماد	383.3	287.3	194.7	131.9
HS2905	منتجات كيماوية	93.6	125.3	43.5	68.5
HS5209	أقمشة	85.7	56.9	49.8	48.1
HS2710	زيوت نفط	23.6	79.2	43.4	97.2

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

يلاحظ من الشكل رقم (٥) أن صادرات مصر من البولي بروبلين إلى السوق التركي أخذت اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ فقد ارتفعت من ٢٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها ١١٪، إلا أن هذا الاتجاه التصاعدي لم يستمر وانخفضت قيمة الصادرات المصرية من البولي بروبلين للسوق التركي في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى أقل قيمة لها في السنوات الأخيرة لتبلغ ٢٤ مليون دولار. يعتبر كل من السعودية، كوريا الجنوبية، بلجيكا، اسبانيا، اسرائيل من أهم الدول التي تقوم بتصدير البولي بروبلين إلى دولة تركيا وبتحليل صادرات هذه الدول من تلك السلعة إلى دولة تركيا كما هو

موضح بالشكل رقم (٥) ومقارنتها بالصادرات المصرية نجد أن صادرات السعودية وكوريا الجنوبية إلى السوق التركي انخفضت في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩ بنسبة ٢١٪ و ٢٤٪ على الترتيب. ارتفعت صادرات بلجيكا وإسبانيا واسرائيل إلى السوق التركي في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ بنسبة ٢٠٪ و ١٥.٤٪ و ١٦.٧٪ على الترتيب. تشير هذه النتائج إلى تأثر صادرات مصر، السعودية، كوريا الجنوبية من البولي بروبلين إلى السوق التركي بجائحة كورونا، بينما لم تتأثر صادرات كل من بلجيكا واسبانيا وإسرائيل.

تعتبر مصر المحطة الاستيرادية الأولى لدولة تركيا لسلعة الأسمدة، فمنذ عام ٢٠١٧ حتى الآن تتفوق مصر على جميع دول العالم في صادراتها من الأسمدة إلى تركيا. بلغت واردات تركيا من الأسمدة المصرية ٣٥٧ مليون دولار وهو ما يمثل حوالي ٣٦٪ من اجمالي الصادرات المصرية من الأسمدة في عام ٢٠١٧. تراجعت صادرات مصر من الأسمدة في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩ بنسبة ٣٥٪ كما هو موضح بالشكل رقم (٦). يعتبر كل من إيران، الصين، روسيا، تركمانستان، أوكرانيا من أهم الدول التي تقوم بتصدير الأسمدة إلى دولة تركيا وبتحليل صادرات الأسمدة لهذه الدول إلى السوق التركي كما هو موضح بالشكل رقم (٦) ومقارنتها بالصادرات المصرية نجد أن صادرات كل من إيران والصين وروسيا وتركمانستان تراجعت في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩ بنسبة ٣٧٪ و ٨٤٪ و ٧٤٪ و ٣.٨٪ على الترتيب، بينما ارتفعت صادرات اوكرانيا إلى السوق التركي في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ بنسبة ٤٢٪. توضح هذه النتائج إلى تأثر الصادرات المصرية وصادرات الدول المنافسة فيما عدا اوكرانيا من الأسمدة إلى السوق التركي بجائحة كورونا.

شكل (٥): واردات السوق التركي لسلعة البولي بروبلين من مصر والدول المنافسة (بالمليار دولار)

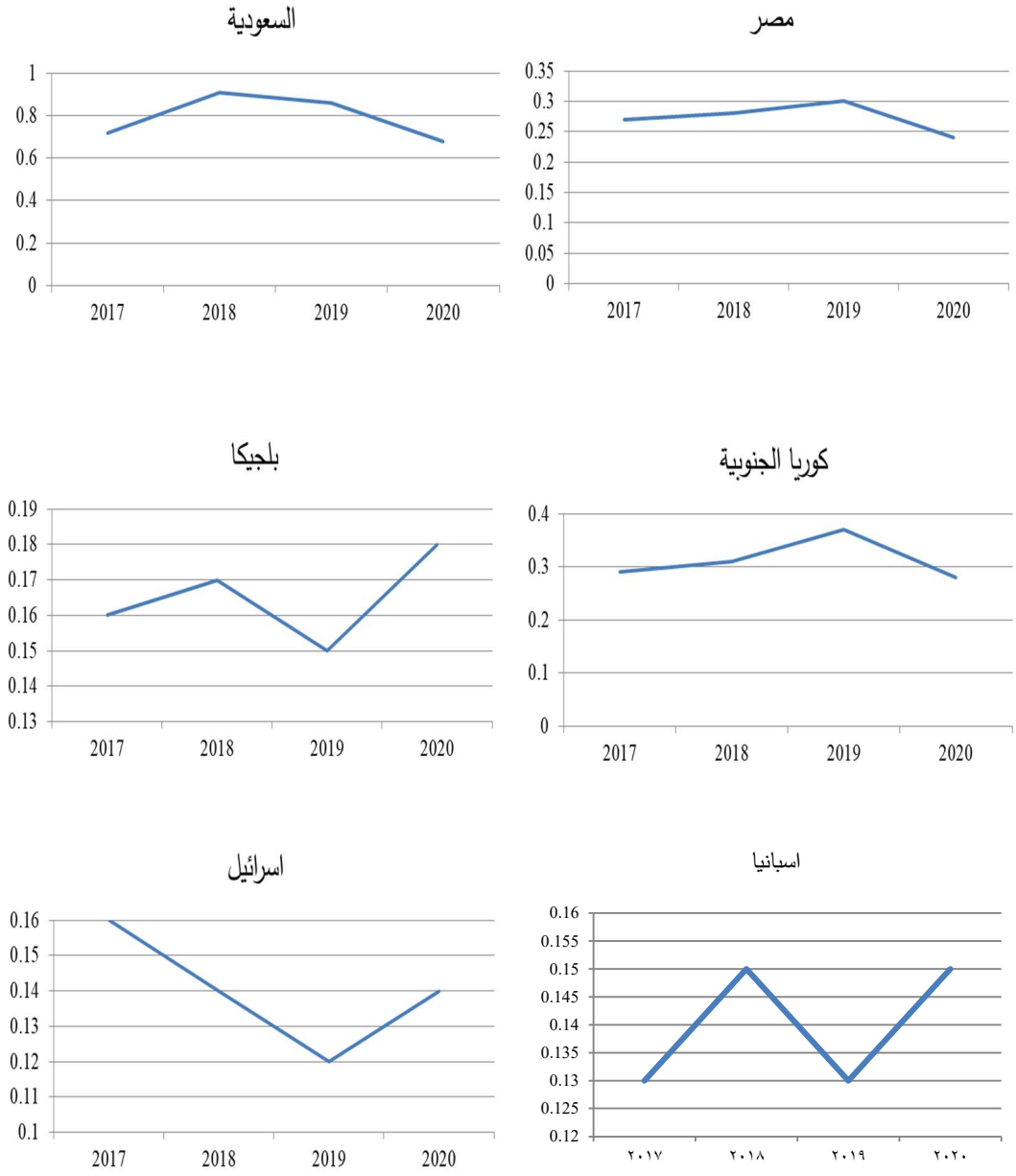

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

شكل (٦): واردات السوق التركي للأسمدة من مصر والدول المنافسة (بالمليون دولار)

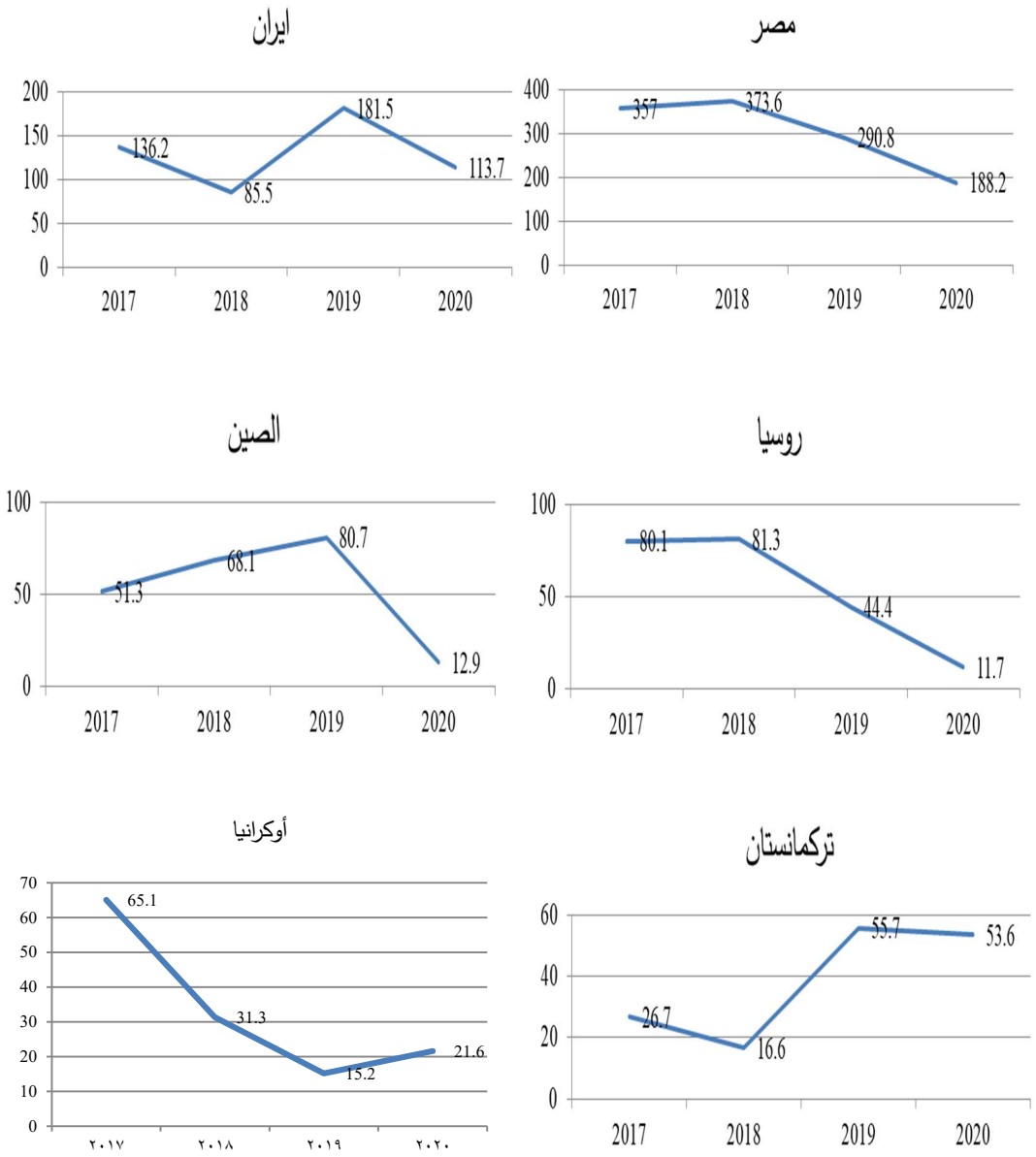

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

٣-٣-٣ ايطاليا

تعد إيطاليا من أهم الشركاء التجاريين لمصر على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٧ نحو ٦.٥ مليار دولار. تصدرت إيطاليا قائمة الدول المستوردة من مصر، بعد استحواذها على حصة بقيمة ٢.١ مليار دولار أي بمقدار ٧٪ من اجمالي الصادرات المصرية التي بلغت ٢٩.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨. بالنظر إلى صادرات مصر وصادرات الدول المنافسة إلى السوق الإيطالي عام ٢٠٢٠ أثناء أزمة كورونا نجد أن واردات ايطاليا من مصر تأثرت بجائحة كورونا، حيث انخفضت واردات ايطاليا من مصر في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ١.٨٣ مليار دولار بعدما كانت ٢.١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ أي بنسبة انخفاض بلغت ١٥٪، وذلك بعد بلوغ معدل نمو الصادرات من مصر إلى ايطاليا ٢١٪ في عام ٢٠١٨. أثرت أزمة كورونا بشكل كبير على واردات ايطاليا من أكبر شركائها التجاريين، حيث انخفضت واردات ايطاليا في عام ٢٠٢٠ من كل من المانيا وفرنسا بنسبة ١٠٪ و ٨٪ على الترتيب بينما ارتفعت قيمة الواردات الإيطالية من الصين وهولندا في عام ٢٠٢٠ بنسبة بسيطة بلغت ٣.٥٪ و ٠.٥٪ على التوالي (جدول رقم ٨). توضح هذه النتائج مدى تأثر صادرات كل من مصر وألمانيا وفرنسا إلى إيطاليا بجائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ بينما كانت صادرات كل من الصين وهولندا إلى السوق الإيطالي مستقرة إلى حد ما فلم تتأثر بالجائحة بدرجة كبيرة.

جدول (٧): الواردات الكلية الايطالية من مصر والدول المنافسة (بالمليار دولار)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مصر	2.06	2.49	2.16	1.83
المانيا	74.29	82.97	76.78	68.91
فرنسا	39.62	43.29	38.99	35.78
الصين	32.15	36.51	35.45	36.72
هولندا	25.67	26.82	24.91	25.05

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

تُصدر مصر إلى إيطاليا العديد من السلع ومن أهم تلك السلع الزيوت النفطية، الغاز الطبيعي، الألومنيوم، بودرة الألومنيوم، ألواح الحديد المسحوبة على الساخن (جدول ٨). تعتبر منتجات

الزيوت النفطية والغاز من أهم السلع التي تقوم مصر بتصديرها إلى دولة إيطاليا ففي عام ٢٠١٧ قامت مصر بتصدير الزيوت النفطية إلى إيطاليا بقيمة ٣٧٤ مليون دولار وفي عام ٢٠١٨ قامت مصر بتصدير غاز إلى إيطاليا بقيمة حوالي ٢٠٥ مليون دولار، إلا أن هذه الصادرات بدأت في التقلص تدريجيًا بعد ذلك. في عام ٢٠٢٠ بلغت صادرات مصر من الألومنيوم للسوق الإيطالي حوالي ١٦١ مليون دولار بزيادة قدرها ٧٤٪ عن عام ٢٠١٩ الذي كانت قيمة الصادرات فيه ٩٢ مليون دولار فقط. أخذت صادرات مصر من بودرة الألومنيوم إلى السوق الإيطالي اتجاها تصاعديًا خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ لتصل إلى ١٢٦ مليون دولار في عام ٢٠١٩، إلا أن تلك القيمة انخفضت في عام ٢٠٢٠ لتسجل ٨٧.٥ مليون دولار. بالنسبة لقيمة صادرات مصر من الواح الحديد المسحوب إلى السوق الإيطالي فقد تذبذبت بين حد أدنى بلغ ١٦.٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩ وحد أقصى بلغ حوالي ١٢١ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

جدول (٨): أهم الصادرات المصرية لدولة ايطاليا (بالمليون دولار)

الكود	السلعة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
HS2710	زيوت نفط	374.2	309.8	270.8	259.2
HS2711	غاز	156.3	204.7	180.2	43.1
HS7601	الومنيوم	136.2	130.2	92.3	160.7
HS7603	بودرة الومنيوم	82.0	106.3	126.0	87.5
HS7208	ألواح حديد مسحوبة	100.1	120.7	16.4	99.4

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

يوضح الشكل رقم (٧) واردات إيطاليا من الزيوت النفطية والتي يمكن من خلالها معرفة اتجاه الصادرات المصرية قبل وبعد جائحة كورونا ومقارنة ذلك بصادرات أهم الدول الأخرى المصدرة لإيطاليا سلعة الزيوت النفطية. أخذت صادرات مصر من الزيوت النفطية إلى السوق الإيطالي اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ فقد ارتفعت من ١.١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٢.٤٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩ بزيادة كبيرة جدًا قدرها ١٠٨٪، إلا أن في عام

٢٠٢٠ تراجعت الصادرات بنسبة ١٥.٨٪ بقيمة حوالي ٢.٠٣ مليار دولار. يعتبر كل من روسيا، السعودية، إسبانيا، اليونان، الهند من أهم الدول التي تقوم بتصدير الزيوت النفطية إلى دولة ايطاليا وبتحليل صادرات هذه الدول من الزيوت النفطية إلى دولة ايطاليا كما هو موضح بالشكل رقم (٧) ومقارنتها بالصادرات المصرية نجد أن الوضع في هذه الدول لم يختلف عن مصر فلقد تراجعت صادرات هذه الدول في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩ ولكن بنسب مختلفة. تشير هذه النتائج إلى تأثر صادرات مصر وجميع الدول المنافسة لها من الزيوت النفطية إلى السوق الإيطالي بجائحة كورونا.

تعتبر مصر أحد الدول الرئيسية في تصدير الغاز إلى السوق الايطالي، فلقد استحوذت ايطاليا على نحو ٤٩٪ من اجمالي الصادرات المصرية من الغاز في عام ٢٠١٧، حيث بلغت صادرات مصر من الغاز إلى السوق الايطالي في ذلك العام حوالي ١٥٦ مليون دولار وكان اجمالي صادرات مصر من الغاز ٣٢٠ مليون دولار. يوضح الشكل رقم (٨) صادرات مصر والدول المنافسة (روسيا، الجزائر، قطر، ليبيا، النرويج) من الغاز إلى السوق الإيطالي خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٠، حيث يتبين تراجع قيمة صادرات مصر وجميع الدول المنافسة من الغاز إلى السوق الإيطالي في عام ٢٠٢٠ وكانت مصر أكثر هذه الدول تراجعًا حيث انخفضت قيمة واردات السوق الإيطالي من الغاز المصري لتسجل حوالي ٤٦ مليون دولار فقط في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي كانت قيمة الواردات فيه ١٨٣ مليون أي بنسبة انخفاض ٧٥٪. تدل هذه المؤشرات على تأثر صادرات مصر والدول المنافسة (روسيا، الجزائر، قطر، ليبيا، النرويج) من الغاز إلى السوق الإيطالي بجائحة كورونا وكانت مصر أكثر هذه الدول تأثرًا.

شكل (٧): واردات إيطاليا من الزيوت النفطية من مصر والدول المنافسة (بالمليون دولار)

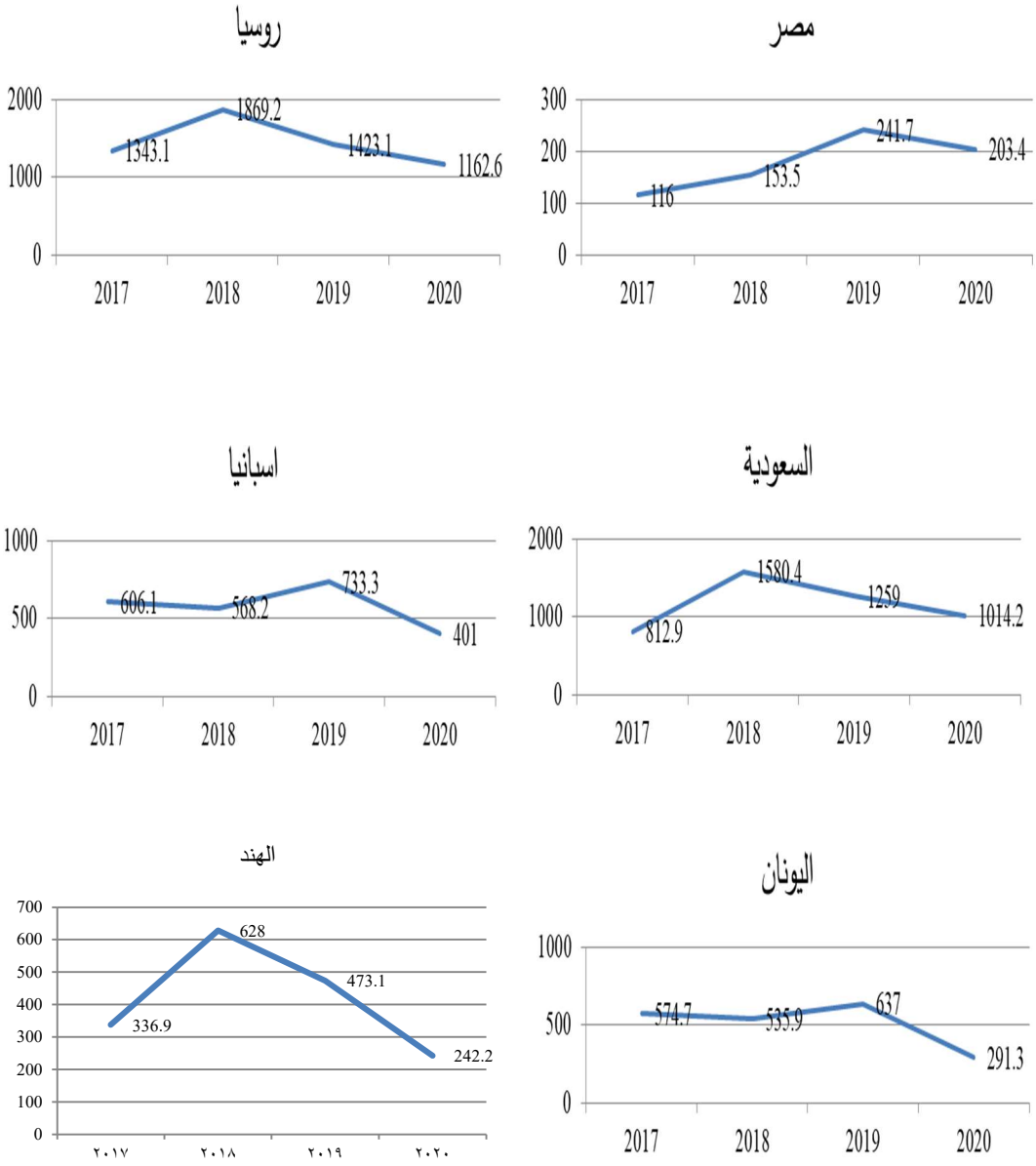

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

شكل (٨): واردات إيطاليا من الغاز الطبيعي من مصر والدول المنافسة (بالمليون دولار)

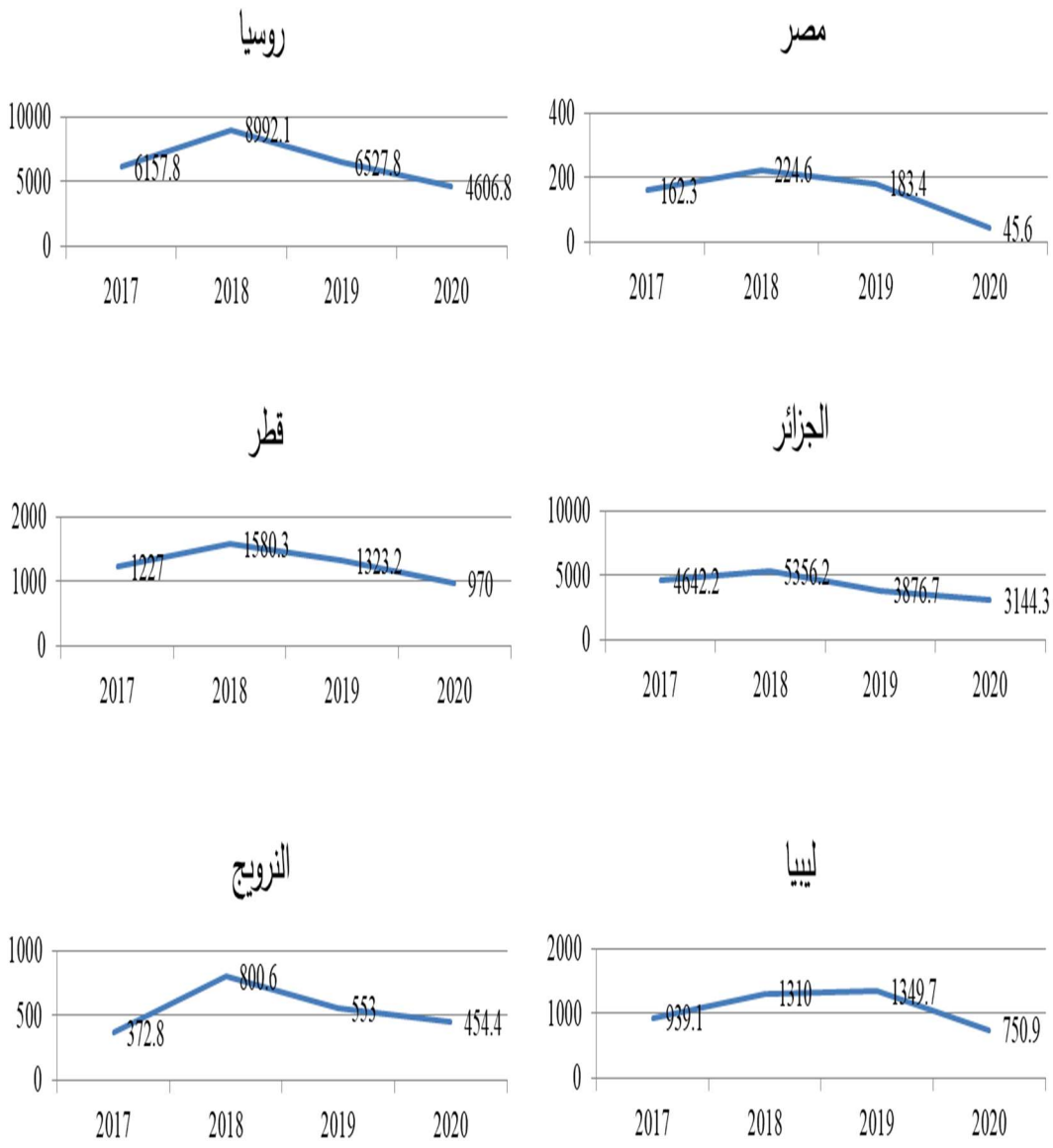

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

٣-٣-٤ الولايات المتحدة الأمريكية

مما لاشك فيه أن القيادة السياسية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتمامًا بالغًا بتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك من أجل تحقيق نقلة نوعية في معدلات التجارة بين الطرفين. تعد الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر عالميًا حيث تحتل المرتبة الأولى كأكبر مستقبل للصادرات المصرية على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٩، حيث بلغ اجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين وفقًا لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري نحو ٧.٢ مليار دولار في ذلك العام. بالنظر إلى صادرات مصر وصادرات الدول المنافسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٢٠ أثناء أزمة كورونا نجد أن الواردات الأمريكية من مصر تأثرت كثيرًا بالجائحة حيث تقلصت قيمة الواردات بنسبة ٣٠٪ فانخفضت قيمة الواردات الأمريكية من مصر من ٣.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٢.٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، إلا أنه في عام ٢٠٢١ عاودت الواردات الأمريكية من مصر ارتفاعها مرة أخرى لتبلغ ٣.٥ مليار دولار أي بنسبة ارتفاع بلغت أكثر من ٥٠٪. أثرت أزمة كورونا بشكل كبير على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر شركائها التجاريين في عام ٢٠٢٠، حيث انخفضت واردات أمريكا من كل من اليابان، كندا، المكسيك، الصين بنسبة ١٦.٧٪، ١٥.٤٪، ٩٪، ٣.٢٪ على الترتيب (جدول رقم ٩)، وفي عام ٢٠٢١ بدأت واردات أمريكا من هذه الدول في الزيادة مرة أخرى حيث ارتفعت الواردات الأمريكية من كندا، المكسيك، الصين، اليابان بنسبة ٣١.٧٪، ١٨.١٪، ١٨.٤٪، ١٣.٨٪ على الترتيب. تشير هذه النتائج إلى أن في عام ٢٠٢٠ أثرت جائحة كورونا على الصادرات المصرية وصادرات الدول المنافسة إلى السوق الأمريكي وكانت الصادرات المصرية الأكثر تأثرا بالجائحة، بينما كانت الصادرات الصينية الأقل تأثرا بالجائحة. انتعشت صادرات مصر وصادرات الدول المنافسة إلى السوق الأمريكي في عام ٢٠٢١ وكانت مصر أكثر الدول زيادة في معدل نمو الصادرات للسوق الأمريكي مقارنة بالدول المنافسة.

يوضح الجدول رقم (١٠) أبرز السلع التي تصدرها مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة في البدل والجاكيتات الرجالي، القمصان والسترات، الزيوت النفطية، السجاد وأغطية الأرضيات، ملابس المطر. تأتي البدل والجاكيتات الرجالي في مقدمة السلع التي تصدرها

مصر إلى السوق الأمريكي حيث ارتفعت من ٢١٦ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٣٤٨ مليون دولار في عام ٢٠١٩ بنسبة زيادة قدرها ٦١٪، إلا أن في عام ٢٠٢٠ انخفضت قيمة الصادرات لتصل إلى ٢٣٧ مليون دولار قبل أن ترتفع مرة أخرى في عام ٢٠٢١ لتسجل ٢٨٩ مليون دولار. يتبين ايضًا انخفاض قيمة الصادرات المصرية للسوق الأمريكي في عام ٢٠٢٠ للسلع الخمس، وفي عام ٢٠٢١ ارتفعت قيمة السلع الحمس فيما عدا القمصان التي شيرت، والسجاد وأغطية الأرضيات اللتين انخفضت قيمتهما.

جدول (٩): اجمالي واردات أمريكا من مصر والدول المنافسة (بالمليار دولار)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مصر	1.72	2.58	3.30	2.30	3.50
الصين	525.8	563.2	472.5	457.2	541.5
المكسيك	315.7	349.2	361.3	328.9	388.4
كندا	305.6	325.7	326.6	276.2	363.9
اليابان	139.7	145.9	147.0	122.5	139.4

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

جدول (١٠): أهم الصادرات المصرية لدولة أمريكا (بالمليون دولار)

الكود	السلعة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
HS6203	بِدل وجاكيتات رجالي	216.2	229.8	348.4	237.3	342.5
HS6109	قمصان تي شيرت	196.6	224.3	260.8	249.2	298.5
HS2710	زيوت نفط	81.9	121.3	408.9	0	72.9
HS5701	سجاد وأغطية أرضيات	117.3	116.3	88.7	75.8	72.8
HS6210	ملابس المطر	92.6	106.9	60.0	58.1	76.7

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

تعتبر مصر أحد المحطات الاستيرادية الرئيسية لأمريكا لسلعة البدل والجاكيتات الرجالي، في عام ٢٠١٩ كان نصيب السوق الأمريكي حوالي ٥٨٪ من اجمالي الصادرات المصرية من

البدل والجاكيتات الرجالي، حيث بلغت قيمة صادرات مصر من البدل والجاكيتات الرجالي إلى أمريكا حوالي ٣٤٨ مليون دولار في ذلك العام وكان اجمالي صادرات مصر من هذه السلعة حوالي ٦٠٠ مليون دولار. يلاحظ من الشكل رقم (٩) أن صادرات مصر من البدل والجاكيتات الرجالي إلى السوق الأمريكي أخذت اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ فقد ارتفعت من حوالي ١٨٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ٢٥٨ مليون دولار في عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها ٤٠٪، إلا أن هذا الاتجاه التصاعدي لم يستمر وانخفضت قيمة الصادرات في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى أقل قيمة لها في السنوات الأخيرة لتبلغ ١٥٥ مليون دولار، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتبلغ حوالي ٢٠٥ مليون دولار في عام ٢٠٢١. يعتبر كل من بنجلاديش، الصين، المكسيك، فيتنام، اندونيسيا من أهم الأسواق المصدرة لسلعة البدل والجاكيتات والرجالي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبتحليل صادرات هذه الدول من تلك السلعة إلى أمريكا كما هو موضح بالشكل رقم (٩) ومقارنتها بالصادرات المصرية نجد أن صادرات كل هذه الدول انخفضت في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩، إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٢١، مما يدل على تأثير جائحة كورونا على صادرات مصر والدول الأخرى من البدل والجاكيتات الرجالي إلى السوق الأمريكي في عام ٢٠٢٠ وانتعاش قيمة الصادرات سواء في مصر أو في الدول المنافسة لها مرة أخرى في عام ٢٠٢١.

تحتل سلعة القمصان والسترات المرتبة الثانية من حيث أبرز السلع المصرية المصدرة إلى السوق الأمريكي، حيث بلغت قيمة الصادرات حوالي ٢٦١ مليون دولار في عام ٢٠١٩ كما هو مبين بالجدول رقم (١٠). أخذت صادرات مصر من القمصان والسترات إلى السوق الأمريكي اتجاها تصاعديًا فلقد ارتفعت من ٥١.٨ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٦٨.٩ مليون دولار في عام ٢٠١٩ إلا أنها تراجعت بنسبة صغيرة في عام ٢٠٢٠ بلغت ٤٪ فقط وذلك قبل أن تعاود الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٨٦.٥ مليون دولار كما هو موضح بالشكل رقم (١٠). يعتبر كل من هندوراس، الصين، نيكاراجوا، المكسيك، السلفادور من أهم الدول التي تقوم بتصدير القمصان والسترات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبتحليل صادرات هذه الدول إلى السوق الأمريكي كما هو موضح بالشكل رقم (١٠) ومقارنتها بالصادرات المصرية نجد أن صادرات كل هذه الدول تراجعت في عام ٢٠٢٠ فلقد تراجعت

صادرات كل من هندوراس، الصين، نيكاراجوا، المكسيك، السلفادور بنسبة ٣٨٪، ٢٧.٦٪، ٢٠٪، ١٨.٦٪، ٢٧.٦٪ على الترتيب، إلا أنه بعد هذا التراجع بدأت صادرات هذه الدول إلى السوق الأمريكي في الانتعاش مرة أخرى في عام ٢٠٢١. يتضح من ذلك أن مصر كانت أقل الدول تأثرًا بجائحة كورونا مقارنة بالدول الأخرى من حيث قيمة صادرات القمصان والسترات إلى السوق الأمريكي حيث تقلصت الصادرات المصرية في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤٪ فقط بينما أثرت الجائحة على صادرات الدول المنافسة لمصر إلى السوق الأمريكي بشكل كبير في نفس العام، وفي عام ٢٠٢١ انتعشت صادرات مصر والدول المنافسة لسلعة القمصان والسترات إلى السوق الأمريكي.

شكل (٩): واردات الولايات المتحدة الأمريكية لسلعة البِدل والجاكيتات الرجالي من مصر والدول المنافسة (بالمليون دولار)

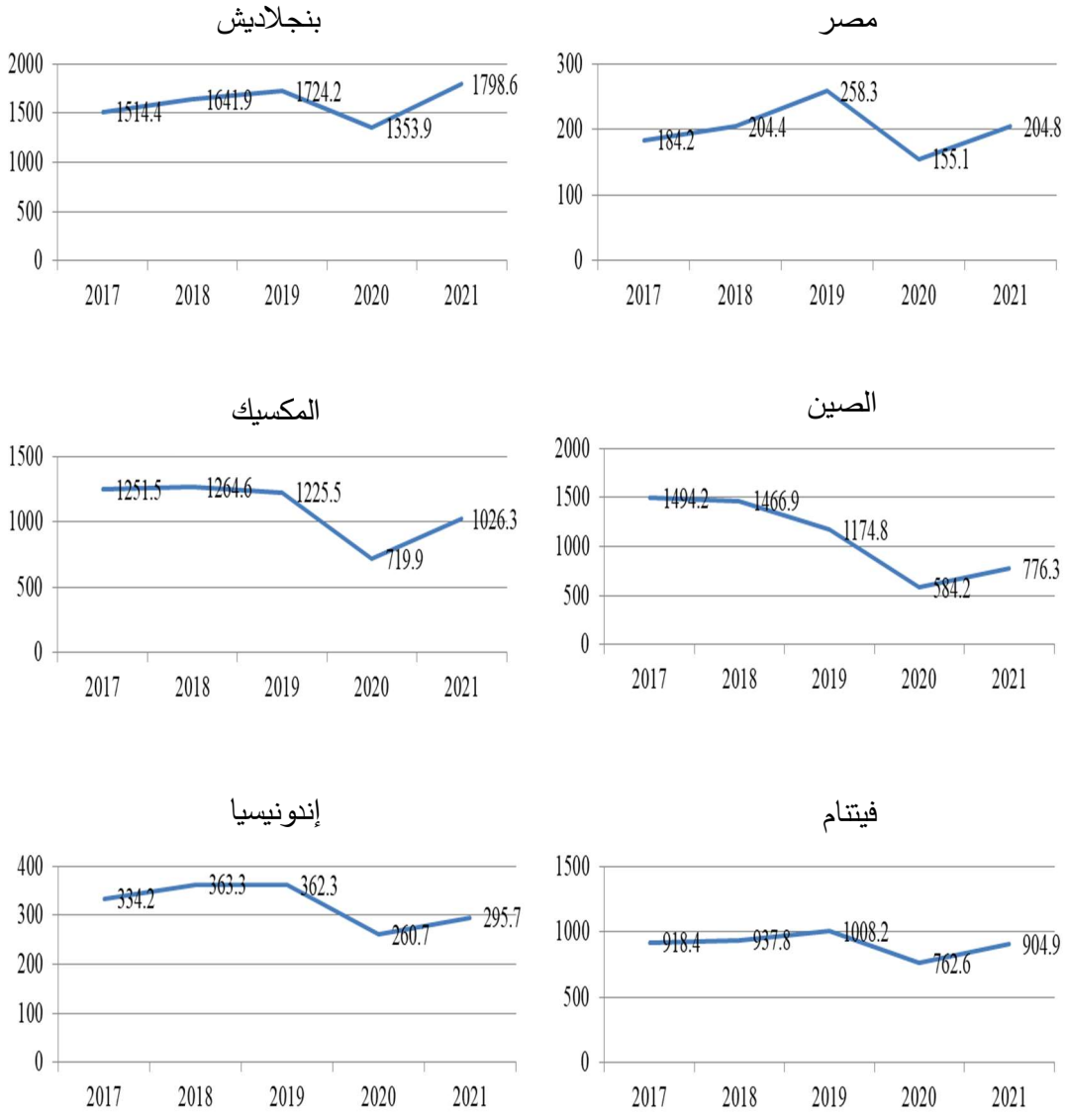

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

شكل (١٠): واردات الولايات المتحدة الأمريكية لسلعة القمصان والسترات من مصر والدول المنافسة (بالمليون دولار)

المصدر: قاعدة بيانات احصائيات التجارة الدولية UN Comtrade

٤ – النتائج والتوصيات:

يختص هذا الجزء من الدراسة بتقديم أهم النتائج التي تم استخلاصها من الدراسة، وتقديم بعض التوصيات التي من الممكن أن تساهم وتساعد صانعي القرار في مصر على تنمية قطاع التجارة الخارجية في مصر في ظل الأزمات التي يشهدها العالم.

٤ – ١ النتائج:

اثبتت نتائج الدراسة صحة فروض الدراسة بأن جائحة كورونا تسببت في انخفاض حجم الصادرات والواردات المصرية في عام ٢٠٢٠ بسبب تفشي جائحة كورونا، وانتعاش الصادرات المصرية بعد مرور عام على الجائحة وذلك في عام ٢٠٢١، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

١- تراجعت الصادرات المصرية بعد يناير ٢٠٢٠ أي بعد أزمة كورونا مباشرة حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية حوالي ٢٦.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ أي بنسبة أقل ١٢٪ عن عام ٢٠١٩ الذي كانت قيمة الصادرات المصرية فيه ٣٠.٦ مليار دولار.

٢- قيمة الواردات المصرية في عام ٢٠٢٠ أقل من قيمتها في عام ٢٠١٩ بنسبة حوالي ٢٣٪ حيث انخفضت قيمة الواردات المصرية من ٧٨.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

٣- بدأت قيمة الصادرات في الارتفاع وتخططت حاجز الـ ٤٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢١ وهي أعلى قيمة حققتها الصادرات المصرية في تاريخها، مما يدل على انتعاش الصادرات المصرية في عام ٢٠٢١.

٤- تأثر الصادرات المصرية لبعض السلع بأزمة كورونا في عام ٢٠٢٠ مثل الوقود والزيوت المعدنية، الآلات والأجهزة الكهربائية، البلاستيك واللدائن بينما لم تتأثر صادرات الذهب، الفواكه، الأسمدة بالأزمة في نفس العام.

٥- بعد مرور عام على جائحة كورونا وبالتحديد في عام ٢٠٢١ انتعشت الصادرات المصرية بدرجة كبيرة لأهم السلع التصديرية فيما عدا الذهب وكان أكبر الارتفاعات من نصيب الوقود والزيوت المعدنية.

٦- انخفاض القيمة الاستيرادية لجميع السلع الرئيسية في مصر فيما عدا الحبوب في عام ٢٠٢٠ أي في أول عام لظهور فيروس كورونا.

٧- نجاح الصادرات المصرية إلى السوق الإماراتي وعدم تأثرها بأزمة كورونا مقارنة بدول كبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان الذين انخفضت صادراتهم إلى دولة الإمارات في عام ٢٠٢٠.

٨- بالنسبة لصادرات مصر من الذهب إلى السوق الاماراتي، لم تتأثر صادرات مصر من الذهب إلى السوق الإماراتي بجائحة كورونا، بينما أثرت الجائحة على صادرات أكبر الشركاء التجاريين للإمارات مثل مالي، تركيا، سويزرلاند من الذهب.

٩- بالنسبة لصادرات مصر من شاشات التلفزيون إلى السوق الاماراتي، فقد أثرت جائحة كورونا على صادرات مصر وصادرات أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات مثل كوريا الجنوبية، الصين، ماليزيا، اليابان من شاشات التلفزيون إلى السوق الإماراتي.

١٠- تأثرت الصادرات المصرية إلى دولة تركيا بجائحة كورونا ولكن بدرجة أقل مقارنة بالتأثير الكبير للجائحة على أكبر الشركاء التجاريين لتركيا مثل روسيا.

١١- بالنسبة لصادرات مصر من البولي بروبلين إلى السوق التركي، تأثرت صادرات مصر وصادرات أكبر الشركاء التجاريين لتركيا مثل السعودية، كوريا الجنوبية من البولي بروبلين إلى السوق التركي بجائحة كورونا، بينما لم تتأثر صادرات كل من بلجيكا واسبانيا وإسرائيل.

١٢- بالنسبة لصادرات مصر من الأسمدة إلى السوق التركي، أثرت جائحة كورونا على الصادرات المصرية وصادرات أكبر الشركاء التجاريين لتركيا من الأسمدة فيما عدا اوكرانيا من الأسمدة إلى السوق التركي.

١٣- أثرت جائحة كورونا على صادرات مصر وصادرات أهم الشركاء التجاريين لإيطاليا مثل ألمانيا وفرنسا إلى السوق الإيطالي في عام ٢٠٢٠ بينما كانت صادرات كل من الصين وهولندا إلى السوق الإيطالي مستقرة إلى حد ما فلم تتأثر بالجائحة بدرجة كبيرة.

١٤- بالنسبة لصادرات مصر من الزيوت النفطية إلى السوق الإيطالي، تأثرت صادرات مصر وصادرات أهم الشركاء التجاريين لإيطاليا من الزيوت النفطية إلى السوق الإيطالي بجائحة كورونا.

١٥- بالنسبة لصادرات مصر من الغاز إلى السوق الإيطالي، فلقد تأثرت صادرات مصر وصادرات أهم الشركاء التجاريين لإيطاليا مثل روسيا، الجزائر، قطر، ليبيا، النرويج من الغاز إلى السوق الإيطالي بجائحة كورونا وكانت مصر الأكثر تأثرًا.

١٦- في عام ٢٠٢٠ أثرت جائحة كورونا على الصادرات المصرية وصادرات أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية إلى السوق الأمريكي وكانت الصادرات المصرية الأكثر تأثرا بالجائحة. انتعشت صادرات مصر وصادرات أهم الشركاء التجاريين لأمريكا إلى السوق الأمريكي في عام ٢٠٢١ وكانت مصر أكثر الدول زيادة في معدل نمو الصادرات للسوق الأمريكي مقارنة بشركاء أمريكا التجاريين.

١٧- بالنسبة لصادرات مصر من البدل الرجالي والجاكيتات إلى السوق الأمريكي، فقد أثرت جائحة كورونا على صادرات مصر وصادرات أهم شركاء أمريكا التجاريين من البدل والجاكيتات الرجالي إلى السوق الأمريكي في عام ٢٠٢٠، بينما انتعشت قيمة الصادرات سواء في مصر أو في الدول المنافسة لها مرة أخرى في عام ٢٠٢١.

١٨- بالنسبة لصادرات مصر من القمصان إلى السوق الأمريكي، كانت مصر أقل الدول تأثرًا بجائحة كورونا مقارنة بشركاء أمريكا التجاريين من حيث قيمة صادرات القمصان والسترات إلى السوق الأمريكي، وفي عام ٢٠٢١ انتعشت صادرات مصر وصادرات شركاء أمريكا التجاريين لسلعة القمصان والسترات إلى السوق الأمريكي.

٤-٢ التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يتبين أن جائحة كورونا أثرت على تجارة مصر الخارجية سواء على مستوى السلع أو على مستوى التجارة مع أهم الشركاء التجاريين. لذلك، يمكن وضع التوصيات التالية من أجل التخفيف من اثار جائحة كورونا على قطاع التجارة الخارجية في مصر ودعم وتنمية التجارة المصرية وخصوصًا الصادرات في ظل الأزمات التي يشهدها العالم:

١- العمل مع باقي دول العالم على انهاء جائحة كورونا ودفع عجلة التعافي السريع من هذا الوباء.

٢- الاهتمام بصادرات السلع التي تأثرت بجائحة كورونا في مصر مثل الوقود والزيوت المعدنية، الآلات والأجهزة الكهربائية، البلاستيك واللدائن.

٣- دعم وتشجيع صادرات السلع التي لم تتأثر بجائحة كورونا مثل الذهب، الفواكه، الأسمدة.

٤- تسهيل التدفق التجاري وعدم وضع أية حواجز تجارية تؤثر على تدفق التجارة.

٥- تشجيع التجارة الرقمية تماشيًا مع التطور الذي يشهده العالم في هذا المجال.

٦- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير في مصر من خلال تقديم إعفاءات ضريبية لمدة سنتين على الأقل.

٧- اتخاذ إجراءات تساعد على مرونة إجراءات الفحص والتخليص الجمركي وتيسير التجارة خصوصًا بين مصر وأهم شركائها التجاريين.

٨- تعزيز الصادرات غير النفطية والاعتماد على تطوير سلاسل الإنتاج المحلية بدلًا من الاعتماد على الاستيراد.

٩- دعم مقدمو خدمات النقل والخدمات اللوجستية لضمان مرونة سلسة التوريد اثناء فترة الوباء وما بعدها.

١٠- إعادة النظر في سلاسل الإمداد العالمية التي تورد لمصر السلع بناء على التغيرات التي يشهدها العالم.

المراجع

أحمد السيد على، "أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية وقياسية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مجلد (٤٣) العدد ٤، ٢٠٢١.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري – بيانات التجارة الخارجية

جيهان محمود، "أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري: التداعيات وسياسات المواجهة"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد ٢، ٢٠٢١.

Johns Hopkins Coronavirus Resource Center. Available at: https://coronavirus.jhu.edu/map.html. Accessed March 10, 2022.

https://tradingeconomics.com

World Trade Report (2021), Economic resilience and trade, 2021, World Trade Organization, Switzerland

Global Trade Update (2022), UNCTAD – Division on International Trade and Commodities, February 2022

Şeker, A., "The Effects of COVID-19 Pandemic on International Trade and Production in the Age of Industry 4.0: New Evidence from European Countries", Yakut, E. (Ed.) *Industry 4.0 and Global Businesses*, Emerald Publishing Limited, Bingley, 2022, pp. 125-136.

Khan Jaffur, Z., Seetanah, B., Tandrayen-Ragoobur, V., Fauzel, S., Teeroovengadum, V. and Ramsohok, S. , "The impact of COVID-19 outbreak on the Mauritian export trade: a disaggregated analysis ", *International Trade, Politics and Development*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print, 2022. https://doi.org/10.1108/ITPD-06-2021-0007

Hayakawa, K. and Mukunoki, H., "The impact of COVID-19 on international trade: Evidence from the first shock", *Journal of the Japanese and International Economies*, Vol. 60, 2021.

Minondo, A., "Impact of COVID-19 on the trade of goods and services in Spain", Applied Economic Analysis, Vol. 29 No. 85, 2021.

The World Bank, "World Development Report 2020", Trading for Development in the Age of Global Value Chains. World Bank Publications, Washington, DC, 2020.

Behrens, K., Corcos, G. and Mion, G., "Trade crisis? What trade crisis?", *Review of Economics and Statistics*, Vol. 95 No. 2, 2013.

Du, J., and Shepotylo, O., "UK trade in the time of COVID-19: A review. *The World Economy*, 00, 1–38, 2021.

United nations trade statistics database https://comtrade.un.org/

IMF (2022), World Economic Outlook. January 2022, International Monetary Fund, Washington, DC.